آراء د. خديجة الحديثي والمحدثين في الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي(مقارنة)

م.م. هيام عبدالله حرج

قسم اللغة العربية / كلية تربية قائم

جامعة الأنبار

Huyam.abdulla@uoanbar.edu.iq

الملخص:

هدفت الدراسة إلى المقارن بين آرائها وآراء المحدثين في القضايا النحوية، واستخدمت ، بحثي المنهج ، وتحدثت فيه عن قضية الاستشهاد النحوي ما قبل د. خديجة الحديثي، وقضية الاستشهاد النحوي عند ، وبعدها، ثم بينت بعض الجوانب النحوية في عدة قضايا استشهادية، ثم النتائج، ومن أهمها:

١. ترى الدكتورة خديجة الحديثي جواز في التقعيد نحوي، وذلك ما ثبت لفظه وصح النقل فيه.
٢. قسم الشيخ محمد الخضر حسين الأحاديث بالنسبة للاحتجاج بها قسمين: قسم يحتج به، والآخر لا يحتج به.
٣. اختلف العلماء في زيادة من على ثلاثة أقوال، والراجح جواز حذفها بلا شروط.

الكلمات المفتاحية: (آراء د. خديجة الحديثي، الاحتجاج النحوي، الحديث النبوي).

Dr.'s opinions Khadija Al-Hadithi and the Hadith scholars in grammatical invocation of the Prophet's hadith (comparison)

millimeter. Hiyam Abdullah Haraj

Department of Arabic Language / College of Education Qaim

Anbar University

Abstract:

The study aimed to compare her opinions with the opinions of the hadith scholars on grammatical issues. It used a research method in which it spoke about the issue of grammatical citation before Dr. Khadija Al-Hadithi, and the issue of grammatical martyrdom at, and after, then I explained some grammatical aspects in several martyrdom cases, then the results, the most important of which are:

1. Dr. Khadija Al-Hadithi believes that it is permissible to use grammatical interpretation, and that is what its wording has been proven and its transmission is correct.
2. Sheikh Muhammad Al-Khidr Hussein divided the hadiths with regard to using them as evidence, into two parts: one that can be used as evidence, and the other that cannot be used as evidence.
3. Scholars differed regarding more than three opinions, and the most correct view is that it is permissible to delete them without conditions.
Keywords: (Opinions of Dr. Khadija Al-Hadithi, grammatical protest, Prophetic hadith)

المقدمة:

لقد اهتم العلماء بدراسة الحديث الشريف من جميع جوانبه، عقدية، وفقهية، ولغوية، وغير ذلك، ولكن العلوم العربية ظلت فترة من الزمن غير متمايزة، فلم يكن هناك فن مستقل يسمى فن النحو، أو الصرف، أو البلاغة، وظل الأمر كذلك حتى بدأت تتمايز العلوم، ويؤلف العلماء في كل فن على حدة، وارتبطت العلوم اللغوية، ومنها النحو بالقرآن الكريم، ارتباط القرين بقرينه، فهو أصل من أصول اللغة، والناظر في نشأة النحو العربي يرى أن هدفه الأساسي كان صيانة الألسن عن اللحن في كتاب الله تعالى، وحفظ هذا الكتاب العزيز من أي خطأ، أو لحن بشري، فلقد سمع أبو الأسود الدؤلي –رضي الله عنه–: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [التوبة:٣] بالجر فقال لا تطمئن نفسي إلا أن أضع شيئاً أصلح به لحن هذا

وخطت العلوم العربية وعلى رأسها النحو خطوات واسعة في التأصيل والتقعيد، واختلف النحاة في مصادر الاستشهاد، ومن بين المصادر التي اختلفوا الحديث الشريف، فمنهم من اعتمده شاهدا، ومنهم من نأى به عن الخلافات النحوية، واعتبره محايداً، ونظراً لأهمية الشاهد الحديث في الدراسات النحوية، جاء البحث تحت عنوان: **مقارنة بين آراء د. خديجة الحديثي والمحدثين في الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي.**

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١-تتمثل أهمية الاحتجاج في غايته المتمثلة في مخاطبة العقول ومحاورة الأفكار لجعلها تذعن لما يطرح عليها، وإقناعها بما يقدم لها.

٢-تتمثل أهمية موضوع الاحتجاج بجدته ، وقلة تناوله في الدراسات النحوية.

٣-تعميق دراسة القضايا النحوية المتخصصة من خلال دراسة أفكار الشخصيات، مع مالها من أثر كبير في إثراء الحركة العلمية، ورفد للمكتبة اللغوية، وذلك بتدوين آرائهم وتوجيهاتهم وتقويمها، ومقارنتها، وبيان الجديد منها، وما يمكن أن يؤخذ منها وما يرد.

٤-دور الدكتورة خديجة الحديثي في التصدي لقضية الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي، ومناقشتها للآراء، وتفنيدها مع بيان رأيها.

أهداف البحث:

١. بيان قضية الاستشهاد النحوي ما قبل د. خديجة الحديثي.
٢. توضيح قضية الاستشهاد النحوي عند د .خديجة الحديثي.
٣. إبراز الاستشهاد النحوي بعد د .خديجة الحديثي.
٤. الوقوف على الجوانب النحوية في قضية الاستشهاد.

الدراسة الأولى:

، ت 817هـ، مجلة جامعة كركوك للدراسات، جامعة كركوك، على، أحمد ياسين طه، مج١٥/ع١، ٢٠٢٠.

هدفت الدراسة التعريف بشكل موجز بالاحتجاج، "،

ومن خلال ماسبق:

١- تبين بعد البحث والاستقراء في متن ، فكان يذهب مذهب المجيزي الشريف موقفان به في مسائل اللغة والنحو كسابقيه من أهل المعاجم واللغةً إيجابياً موزعة ، فقد احتج بسبع وستين حديثاً.

٢- كانت عبارات الفيروز آبادي التي المحتج بها محدودة وغير متكلفة ، فهوّ صدرها بقوله : " فقال النبي إما الصحيح"، وقد نجده

٣- أثبت البحث أن الفيروز آبادي استطاع أن يوظف المسائل اللغوية المختلفة في خدمة الحديث النبوي الشريف أثناء شرحه وتفسيره مواد معجمه، فضلاً عن بعض من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

الدراسة الثانية:

الإحتجاج بالحديث النبوي في التعقيد النحوي، مجلة كيرالا، جامعة كيرالا – قسم العربية، رياض، عادل فتحي، مج٣/ع١، ٢٠١٢.

هدفت الدراسة إلى بيان والنحاة والحديث النبوي للدكتور حسن موسى الشاعر، والحديث النبوي للدكتور ، وتاريخ النحوي للدكتور فخر الدين قباوة، ودور الحديث النبوي في التقعيد النحوي للدكتور محمد أحمد العمروسي.

ومن خلال ما سبق:

١- كان الحديث الشريف من مصادر التعقيد عند النحاة المتقدمين ولكنه ليس كالقرءان والشعر كثرة ولعل سبب ذلك تحرج النحاة من وعيد من يكذب عليه صلى الله عليه وسلم ولما تميز الصحيح من الضعيف بدأ الاستشهاد بالحديث يزيد شيئا فشيئا حتى افاضه ابن مالك ومن بعده من النحاة المتأخرين.

٢- شبه المانعين من الاستشهاد تتخلص في: جواز رواية الحديث بمعنى وان اكثر رواة الحديث من الاعاجم وان المتقدمين لم يستشهدو به في تقرير القواعد النحوية.

٣- تبين مدى تشدد المحدثين في رواية الحديث صيانة له ولألفاظه.

الدراسة الثالثة:

الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، دراسات عربية وإسلامية، جامعة القاهرة – مركز اللغات الاجنبية ريما أحمد، ج٤٧، ٢٠١٤.

هدفت الدراسة إلى بيان علل المانعين من الاستشهاد بالحديث، وتجويز ، ووقوع ، وعلل المجوزين من الاستشهاد بالحديث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من اهمها:

١- الاستشهاد بالشعر المتأخر من عصور الاحتجاج كشعر ابن هرمة وغيره قائما، فإن الاستشهاد بالاحاديث اولى خاصة اذا كانت من صحيح البخاري او مسلم وهما اصح كتابين بعد كتاب الله ولا يشك في انتحالهما.

٢- أجيز الاستشهاد بالكتب المدونة في الصدر الاول والتي اجاز مجمع اللغة العربية الاستشهاد بها رغم انها حافلة بالرواة الاعاجم.

الدراسة الرابعة:

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز القومي للبحوث غزة، فياض طلب مريبيع،الشرفات، مج٦/ع٢، ٢٠٢٢.

هدفت الدراسة الى بيان مصادر الاحتجاج عند اللغويين العرب، والاستشهاد بالاحاديث النبوية عند اللغويين، الاستشهاد كان مح خالف د اللغويين القدامى فمنهم اشترط شروط ، ومنهم من أجازا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ومنهم من منع ذلك مطلق.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كان محل خلاف عند اللغويين القدامى فمنهم اشترط شروط للاستشهاد بالحديث الشريف ومنهم من منع ذلك مطلقاً، ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

٢- إن المحدثين قد جوزو الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ لما فيه من مادة خصبة، ومجال للبحث، وإثراء العربية في كل مستوياتها.

٣- لغة النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث النبوي ولغة الصحابة والتابعين تعد من أعلى مراتب العربية الفصيحة فلم ترد الفاظ مولدة ولا تراكيب مستهجئة تمنع من الاستشهاد بها في لغة ذلك العصر الذي بنيت فيه القواعد اللغوية واستقى منه اللغويين شواهد اللغة وقواعدها.

مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما موقف العلماء قضية الاستشهاد النحوي ما قبل د. خديجة الحديثي.
٢. ما موقف الدكتورة خديجة الحديثي من قضية الاستشهاد النحوي.
٣. ما موقف الباحثين من الاستشهاد النحوي بعد.
٤. ما هي الجوانب النحوية في قضية الاستشهاد.

منهج البحث:

ستعتمد هذه الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا يتمثل في جمع المعلومة، واستقصائها من مصادرها وذكر كل ما يتعلق بالقضية المدروسة ومصادر المعلومات

المقدمة، وفيها:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

مشكلة البحث.

أسئلة البحث.

منهج البحث.

التمهيد:

المبحث الأول :قضية الاستشهاد النحوي ما قبل د. خديجة الحديثي.:

المبحث الثاني: قضية الاستشهاد النحوي عند د .خديجة الحديثي.

: الاستشهاد النحوي بعد د .خديجة الحديثي.

: الجوانب النحوية في قضية الاستشهاد.

التمهيد: مفهوم الاحتجاج بالحديث:

الحديث لغة:

: كثير الحديث[١]، [٢]، والحديث: الخبر قليله وكثيره، وجمعه أحاديث على غير القياس[٣].

قال ابن منظور:" الحديث: ما يحدث به المحدث تحديثا؛ وقد حدثه الحديث وحدثه به... "[٤].

فالحديث في اللغة له العديد من المعاني، والذي يخص الدراسة الحديث بمعنى ما يحدث به المحدث من الأنباء والأخبار.

الحديث اصطلاحاً:

عرف بأنه: ما – خاصة ، سواء أكان متصلاً أو منقطعاً[٥].

وعرف بأنه: ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– أو فعله[٦].

ويمكن تعريف الحديث بأنه: ما أضيف إلى النبي–صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل، أو تقرير أو صفة.

أ) الاحتجاج:

الاحتجاج لغة:

ورد في اللسان: أُحاجُّه حتى أي: ما دُوفِعَ بها الخصم مِحْجاجٌ اي ، واحْتَجَّ بالشيء: اتّخذه حُجَّةً. اللسان/مادة حجَّ.

ويقال: حاجَّهُ مُحاجَّةً وحِجاجاً: جادله. واحْتَجَّ عليه: أقام الحجّةَ. والحُجَّةُ الدليل والبرهان. والمِجاج: الذي يُكثر الجدل. المعجم الوسيط/مادة حجَّ، والمصباح المنير، مادة: حج. أو هو ما دُلَّ به على صحة الدعوى(٧).

الاحتجاج اصطلاحاً:

لم يبتعد تعريف الاحتجاج في الاصطلاح عن تعريفه في اللغة، فهو (أن تأتى بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجرى مجرى الاستشهاد على الأول، والحجة على صحته(٨).
(٩).

وقيل هو: الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة(١٠).

المبحث الأول: قضية الاستشهاد النحوي ما قبل د. خديجة الحديثي

اختلف القدامى في الشريف في ، كالتالي:

القول الأول: جواز الاستشهاد بالحديث في القضايا النحوية، وهو مذهب ابن مالك، وابن هشام النحوي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي وغيرهم(١١).

كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو عن الأحاديث والاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغة أخت النحو(١٢).وقد استدل بالحديث في كتب النحاة طوائف، منهم : « الصفار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي » في شروحهم لكتاب (سيبويه)، و(ابن عصفور)، وغيرهم . ، (١٣) ،. ومن الائمة الذين استشهدوا بالحديث في النحو : الزمخشري، وعز الدين الزنجاني، وناظر الجيش، وأبو علي الشلوبيني، وابن الشجري، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي، والأشموني، والكافيجي، والرضي، وابن عقيل، والشيخ الأزهري.

وأكثر من الاستشهاد بالحديث (. ٥٨١ هـ) في النحو واللغة والحديث والفقه، فقد ذكر فيه أربعاً وسبعين مسألة، وتناول مشكلات وقعت في الحديث، وأغلبها مشكلات نحوية –ولغوية [١٤].وقال

مرات، ، إلا أنه لا يقر له عماد ، فهو في كل حين في اجتهاد .

القول الثاني: منع الاستشهاد بالحديث النبوي، وهو مذهب ابن الضائع، وأبو حيان[١٥].

أدلتهم:

مناقشة:

عدم استدلالهم بالحديث فلا يدل على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوزونه كما توهمه، بل تركهم له لعدم تعاطيهم إياه، وقلة إسفارهم عن محياه[١٦].

هؤلاء رفضهم

وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع –إن لم يكن يقطع فعلًا– أنهم كانوا يستشهدون به ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معا[١٧].

القول الثالث: جواز وهو مذهب السيوطي[١٨]. وابرز هذا الاتجاه(ابو اسحاق الشاطبي ت٧٩٠هـ فقد قسم الحديث الى قسمين الأول : . والقسم الثاني : كالاحاديث فصاحته(ﷺ) والامثال النبوية وهذا يصح الاستشهاد به في النحو [١٩].ثم اضاف « محمد الخضر حُسَيْن » – ١٣٧٧ هـ قسما ثالثا، هو في الواقع تفصيل لما أَجْمَلَ « الشاطبي »، وقد عَالَجَ هذا الموضوع في ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية :

الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة و (القواعد) من

وهي:

أولها :، ومحاسن بيانه.

ثانيها:

ثالثها: ن العرب بلغتهم..

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدث. ذلك من لفظ النبي . أم الصحابة، أم التابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها :الأحاديث ، كه « مالك بن أنس »، الملك بن جريج » و « الشافعي ». عبد الملك

سادسها :) و (علي بن المديني)، و(رجاء بن حيوة).

ومن المحدثين الذين رفضو الاستشهاد في الحديث النبوي في اللغة والنحو د.شوقي ضيف فقال: (آراء ائمة اللغة والنحو من علماء البصرة والكوفة وبغداد أن لا يحتجوا بشئ من الحديث فى إثبات لغة العرب والاستدلال على القواعد التى دونوها، لأن الأحاديث لم تكن تروى بألفاظها كما جاءت عن الرسول إنما كانت–تروى غالبا–بمعانيها، ومن أجل ذلك كان كثير من الأحاديث تتعدد رواياته).[٢٠]

اما رأي د. مهدي المخزومي فقد قرر أن الحديث قد رفض في اللغة والنحو عند الأوائل على حد السواء إذ قال: (أما الحديث فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون من البصريين ، وغيرهما من الاستشهاد به) [٢١] ، وأضاف د.مهدي وهو في ذلك يقف موقف إيجابي فقال :(وأخطئوا ، لأنهم أبعدوا جانبا مهماً من المصادر اللغوية ، وهو الحديث ، فلم يرضوا الاستشهاد به)[٢٢]

ومن المحدثين الذين اختاروا الدكتور أحمد مختار عمر، واستند إلى ما يلي:

الأحاديث أصح سندًا من كثير مما ينقل من أشعار العرب.

من المحدثين من ذهب إلى "أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها. وإلا فلا يجوز له روايته بالمعنى، وقد ثبت أن كثيرًا من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب. ولا شك أن.

أن كثيرًا من الأحاديث دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية. فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه، فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك.

أن هناك أحاديث ناقلها بلفظها ابن حجر،.

إذا كان ؛ ، وإنما غايته وإذا كان العسكري قد ألف كتابًا في ، فقد ألف كتابًا فيما وقع من من التصحيف.

من قدامى من مسائل اللغة والأصمعي، وأبي الأعرابي، وابن ، وغيرهم، لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلًا بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به.

قال السيوطي: "ومَذْهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخُشَني وأبي الحسن بن خَرُوف أن الزَّبيدي أخلَّ بكتاب العَين كثيرا لِحَذْفه شواهدَ القرآن والحديث وصحيحَ أشعار العرب منه. ولما عَلِمَ ذلك من مُخْتَصَر العين الإمام أبو غالب تَمّام بن غالب المعروف بابن التَّيَّاني عمل كتابه العظيم الفائدة الذي سمَّاه بفَتْح العين واتى فيه بما في العَيْن من صحيح اللغة الذي لا اختِلاف فيه على وجهه دون إخْلالٍ بشيء من شواهد القرآن والحديث"[٢٣].

المبحث الثاني: قضية الاستشهاد النحوي عند د .خديجة الحديثي.

ذهب الدكتورة خديجة الحديثي إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف الثابت الصحيح في التقعيد النحوي، والصرفي، واستدلت بما يلي:

١-وجود ألفاظ في الحديث الشريف غير موافقة للقواعد المتفق عليها، ليس مسوغاً لترك الاحتجاج بالحديث النبوي بالجملة، وإنما ما يقع فيه التصحيف أو يظهر عدم ضبط الرواة للفظه وفقاً لقواعد علم الحديث، فلا يحتج به(٢٤).

ما وقع في بعض الأحاديث من خطأ أو تصحيف لم يسكت العلماء عنه، وإنما بينوا ذلك وفندوه، فعلماء الحديث لم يدعوا ذلك بدون دراسة وتمحيص، وتحقيق، ومنعاً من الوقوع في هذا الأمر حذروا من التصحيف(٢٥).

أما منع الاستشهاد بالحديث بسبب الرواية بالمعنى، فيرد عليه بأن الأصل منع الرواية بالمعنى(٢٦)، ومن أجازها جعلها بشروط وفي أضيق الحدود، وهو أن تكون الرواية بالمعنى من العالم العارف، إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه(٢٧).

إن الاهتمام بجمع الحديث وتدوينه بدأ منذ لحظة مبكرة، من عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد حرص الصبح الكرام على السماع من النبي-صلى الله عليه وسلم- كم قال، وتبليغه لمن بعدهم، حتى جاء عصر التدوين، فدون أحاديث النبي-صلى الله عليه وسلم-(٢٨) وتصدى علماء الجرح والتعديل للأحاديث من جميع جوانبها بما في ذلك التحريف والتصحيف، فدعوى التصحيف والتحريف، وإن وجدت لكن بين العلماء أي تصحيف أو تحريف تعرض له أي حديث من الأحاديث النبوية.

فالأكثرون من السلف، وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه، والأصول، وهو مبتدأ خبره جملة جوزوا ذلك للشخص العارف بمدلولات الألفاظ، ومقاصدها، وما يحيل المعنى، والمحتمل من غيره، والمرادف منها، ولو كان غير صحابي سواء كان ذلك في المرفوع، أو في غيره، إذا قطع بأداء المعنى لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف، ويدل عليه روايتهم القصةَ الواحدةَ بألفاظ مختلفة(٢٩).

أما القول بأن كثير من رواة الحديث من العجم، فلا يصح الاحتجاج به، فمن العجم من يتقن العربية أكثر من العرب، فليس معنى أنه أعجمي أنه يخطئ في الحديث على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فالبخاري ومسلم من العجم وكتابيهما أصح كتابين بعد كتاب الله جل وعلا، وهما من الفصاحة والبيان من لا يدركهما فيه العرب أنفسهم، كما أن نسبة الأعاجم في رواية الحديث إلى العرب قليلة، فلا ينبغي أن يترك الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي لهذا السبب(٣٠).

إن السبب في موقف الأوائل من الاستشهاد بحديث النبي –صلى الله عليه وسلم– في التقعيد النحوي يرجع إلى أمور مذهبية وفكري، وليس إلى الضبط والإتقان من قبل الرواة(٣١).

وبين الدكتورة خديجة الأحاديث التي يستشهد بها، وهي:

ما ثبت من الأحاديث أنه نقل باللفظ، لا بالمعنى.

الأحاديث المدونة في بطون الكتب، حيث لا يجوز تبديل الألفاظ بها(٣٢).

أما الأحاديث التي يثبت العلماء أن هذه اللفظة شاذة، أو غلط أو تصحيف، فلا يجوز الاحتجاج بها(٣٣).

ومن خلال ما سبق يتضح أن ترى جواز في التقعيد النحوي، وذلك ما ثبت لفظه وصح النقل فيه.

المبحث الثالث: الاستشهاد النحوي بعد د .خديجة الحديثي

ذكرت الدكتورة خديجة أقوال العديد من الباحثين المعاصرين في الاستشهاد بالحديث النبوي، ومن ذلك:

حسين الأحاديث بالنسبة للاحتجاج بها قسمين:

القسم الأول: أحاديث به في اللغة، وهو ستة أنواع:

أحدها : ثانيها : ؛ كألفاظ القنوت والتحيات.

ثالثها :ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب الرواة في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها؛ فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – أو إلى الصحابة، أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث اوعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها:.

والدليل على ذلك:

لبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها.

كثرة المولدين في رجال سند الحديث، واحتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى.

وبناء على ذلك أصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي – صلى الله عليه وسلم – أو ألفاظ رواية الذي يحتج بكلامه، قاصراً عن درجة الظن الكافي لإثبات الألفاظ اللغوية، أو وجوه استعمالها.

القسم الثاني: نوع يستشهد به، وهو (حديث) يرد لفظه على وجه واحد، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، وذلك لأن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي؛ مثل كلمة: "ممثل" وردت في أشهر رواية لحديث: "قام النبي – صلى الله عليه وسلم – ممثلاً"؛ أي: منتصباً، والمعروف في كلام العرب إنما هو ماثل من مثل؛ كنصَر وكرُم[٣٤].

محمد عيد:

أما محمد عيد فإنه ذهب إلى الاحتجاج بالحديث الشريف، ورد على من منع الاستشهاد بالحديث بدافع أن بعض من روى الحديث يكثر فيهم الأعاجم، ويكثر فيهم اللحن، وبين أن هذه الأمور موجودة في غير السنة من الأمور التي يتشهد بها على اللغة، فلو قيل بذلك، لفسدت جميع الأدلة التي يستشهد بها في اللغة، عدا القرآن الكريم[٣٥].

محمد ضاري حمادي:

وذهب محمد ضاري حمادي إلى الاحتجاج الحديث بالضوابط التالية:

١–أن يعرف بالنص بأن الحديث مقصود منه روايته باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢-أن يعرف بقرينةٍ ما على أن الحديث مما غلب على الظن وقُصد منه روايته باللفظ عن النبي صلى الله عليه[٣٦].

محمود حسني محمود:

أما محمود حسني محمود فقد عرض أقوال المانعين والمجيزين، وأدلة كل قول، ومال إلى القول بالاحتجاج بالحديث النبوي[٣٧] .

المبحث الرابع: الجوانب النحوية في قضية الاستشهاد

١-مجيء اسم التفضيل المضاف إلى معرفة مفرداً مذكراً:

إذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة جاز في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية[٣٨].

وهو القياس فقلت: هذا أكرم الرجال وأفضلهم، وأكرم الرجلين وأحسنهما، وأكرم النساء وأفضلهن، وقد أجاز ناس الإفراد في هذا وهو قول الشاعر:

وميه أحسن الثقلين جيدًا ...وسالفة وأحسنه قذالا[٣٩]

قال الصبان: "فإن أضفت أفعل إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس. وأجاز سيبويه الإفراد تمسكًا"[٤٠].

٢-مجيء حيهل بالباء:

أجاز العلماء اتصال الباء بحيهل[٤١]. وَأَدْخل الْبَاء عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ اسْم في مَوضِع الْمصدر[٤٢].

٣-حذف الفاعل بعد النفي:

أجاز العلماء حذف الفاعل بعد النفي، قال ابن مالك: " وسوغ حذف "جاءٍ" وهو فاعل لأنه بعد نفي العموم فيه مقصود. وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير. فمن وقوعه بعد النفي قوله صلى الله عليه وسلم "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[٤٣]، أي ولا يشرب الشارب"[٤٤].

٤-زيادة من بغير شرط:

اختلف العلماء في زيادة من على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تزاد من بشرطين، وهو قول جمهور البصريين، وهما:

الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، مثال: النهي: "لا يقم من أحد، والاستفهام: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} فاطر: ٣، والنفي، نحو: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} الأعراف: ٨٥.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

القول الثاني: وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط "نحو: "قد كان من مطرٍ".

القول الثالث: أجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم(٤٥).

الراجح:

الراجح في المسألة القول الثالث، وذلك ثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا(٤٦).

الخاتمة:

١. ترى الدكتورة خديجة الحديثي جواز في التقعيد نحوي، وذلك ما ثبت لفظه وصح النقل فيه.
٢. قسم الشيخ محمد الخضر حسين الأحاديث بالنسبة للاحتجاج بها قسمين: قسم يحتج به، والآخر لا يحتج به.
٣. مذهب محمد عيد إلى الاحتجاج بالحديث الشريف، ورد على من منع الاستشهاد بالحديث بدافع أن بعض من روى الحديث يكثر فيهم الأعاجم، ويكثر فيهم اللحن.
٤. ذهب محمد ضاري حمادي إلى الاحتجاج الحديث بعدة ضوابط.
٥. عرض محمود حسني محمود أقوال المانعين والمجيزين، وأدلة كل قول، ومال إلى القول بالاحتجاج بالحديث النبوي.
٦. أجاز العلماء اتصال الباء بحيهل.
٧. أجاز العلماء حذف الفاعل بعد النفي.
٨. اختلف العلماء في زيادة من على ثلاثة أقوال، والراجح جواز حذفها بلا شروط.

الهوامش والمصادر:

(١) العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (٣/ ١٧٧).

(٢) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م (٤/ ٢٣٤).

(٣) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م (٦٨).

(٤) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ ١٣٣/٢).

(٥) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ (٤٠).

(٦) الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة (٢١)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م (٣٢).

(٧) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ص٨٢.

(٨) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت، ١٤١٩ هـ، ص٤١٦.

(٩) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص٦.

(١٠) الاحتجاج والاستشهاد باللغة، ص٨٦

(١١) الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م، ص٤٣–٤٤، إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، قسم الدراسة، ٢٣٢/١.

(١٢) شرح كفاية المتحفظ، للفاسي، ص٩٧.

(١٣) كتاب بديع النحو لمحمد بن مسعود الغزني (ت ٤٢١هـ)اكثر ابوحيان من النقل عنه وذكره ابن هشام في المغني ، ينظر : بغية الوعاة ، ٢٤٥/١.

(١٤) الحديث النبوي في النحو العربي : ١٠٥/١

(١٥) إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ٢٣٢/١.

(١٦) شرح كفاية المتحفظ، للفاسي، ص٩٧.

(١٧) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣م، صص٣٥.

(١٨) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ص٤٣.

(١٩) ينظر الحديث النبوي في النحو العربي ،ص٩.

(٢٠) تاريخ الأدب العربي العصر الإسلامي: شوقي ضيف ، ص ٣٨.

(٢١) الخليل بن احمد الفراهيدي : د. مهدي المخزومي ، ص ٧٩.

(٢٢) مدرسة الكوفة :د. مهدي المخزومي، ص ٥٨.

(٢٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ٦٩/١.

(٢٤) موقف النجاة من الاحتجاج بالحديث، خديج الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م، ص٣٩٤.

(٢٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص٤٥٦.

(٢٦) اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ص١٤١.

(٢٧) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق – صلى الله عليه وسلم –، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ – ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م، ٤٦٩/١.

(٢٨) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، ٤٥/١.

(٢٩) إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر، الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ٥٧/٢.

(٣٠) موقف النجاة من الاحتجاج بالحديث، خديج الحديثي، ص٣٩٧.

(٣١) موقف النجاة من الاحتجاج بالحديث، خديج الحديثي، ص٤١١.

(٣٢) موقف النجاة من الاحتجاج بالحديث، خديج الحديثي، ص٤١٤.

(٣٣) موقف النجاة من الاحتجاج بالحديث، خديج الحديثي، ص٤١٦.

(٣٤) كتاب موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، ١٨١/٦– ١٨٥.

(٣٥) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، ص٣٨٩.

(٣٦) موقف المحدثين من احتجاج النحاة من بالحديث النبوي، أحمد بن محمد بن يحيى، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، المنيا، ص٢٨٧٢.

(٣٧) احتجاج النحويين بالحديث، محمود حسني محمود د. ت، ص٦١– ٦٢.

(٣٨) شرح المفصل، لابن يعيش، ١٢٨/٤.

(٣٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م، ٢٣٢٤/٥.

(٤٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م، ٦٨/٣.

(٤١) البديع في علم العربية، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ٥٢٩/١، شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، ٧٣/٣.

(٤٢) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، ٢٠٦/٣.

(٤٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب النهبى بغير إذن صاحبه، ١٣٦/٣، ح رقم٢٤٧٥.

(٤٤) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، ٢٦٣/٣.

(٤٥) المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ص١٢٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان،

دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م، ٧٥٠/٢.

(٤٦) التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ٦٤٠/١.